



أثر الاقتصاد الرقمي في تحقيق الميزة التنافسية، دراسة حالة بعض الدول العربية

The Impact Of The Digital Economy In Achieving Competitive Advantage: The Case Of Some Arab Countries

د. المصري بلال*

جامعة القدس المفتوحة، فلسطين

belal.masri@fsegt.utm.tn

تاريخ النشر: 2024/12/14

تاريخ القبول: 2024/11/15

تاريخ الإرسال: 2024/10/23

ملخص:

أصبح الاهتمام بالاقتصاد الرقمي مهم من أجل الارتقاء باقتصاد الدول العربية والمشاريع الاقتصادية، حيث عززت قدرتها بمستوى إنتاجية أفضل. وبالتالي فإن التنافسية ما هي إلا وسيلة رئيسية لتحقيق الاقتصاديات المتكافئة؛ ذلك من خلال استخدام التكنولوجيا الرقمية في تحقيق معدلات إنتاجية منافسة، تعزز مكانتها في الأسواق العالمية. وفي ظل هذه المتغيرات التي تشهدها دول العالم الاقتصادي وتدابير العولمة، أوجب الاهتمام البالغ بعامل الاقتصاد الرقمي؛ الذي يعتبر أحد أهم الدعائم الأساسية في بناء وتعزيز التنافسية بين الدول والشركات. وقد هدفت الدراسة إلى إيجاد أثر الاقتصاد الرقمي في تحقيق الميزة التنافسية للاقتصادات العربية، وقد توصلت إلى أنه على الحكومات العربية تشجيع البحث والتطوير ومبادرات الابتكار، بالاعتماد على التكنولوجيا الرقمية، وإيجاد موطن لها في الأسواق العالمية. واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي بجانب لغة الأرقام، إضافة للمنهج القياسي التحليلي.

الكلمات المفتاحية: اقتصاد رقمي، ميزة تنافسية، عولمة اقتصادية، دول عربية، تكنولوجيا رقمية، تجارة دولية.

Abstract :

The interest in the digital economy has become important in order to advance the economy of Arab countries and operating companies that have enhanced their capacity with a better level of productivity. Therefore, competitiveness is only a primary means of achieving equal economies. Through the development of trained human cadres, on how to use digital technology and achieve competitive productivity rates that enhance their position in global markets, and in light of these transformations witnessed by the economic world and the repercussions of knowledge economies, great attention must be paid to the digital economy factor, which is considered one of the most important basic pillars in building and enhancing competitiveness between countries and companies. The study aimed to find the impact of the digital economy in achieving the competitiveness of Arab economies. The study concluded that Arab governments should encourage private sector contributions to research and development and innovation initiatives, as well as involve the public and private sectors to achieve international competitiveness by relying on digital technology and finding a home for it in global markets. The researcher used the descriptive analytical method alongside the language of numbers in addition to the standard analytical method.

Key Words: Digital economy, competitive advantage, digital technology, Arab countries' economy

JEL Classification: O33, M15, L86

*مرسل المقال: المصري بلال (belal.masri@fsget.utm.tn)

مقدمة:

يعد التحول الرقمي ضرورة اقتصادية ملحة في الوقت الراهن في ظل الحاجة إلى التنوع بالاقتصاد العربي؛ من أجل التخفيف من حدة تأثيرها بالصدمات والانتكاسات في الأسواق المالية للنقط، أيضاً بهدف تعزيز الإنتاجية والتنافسية في القطاعات المنتجة؛ التي يمكنها من الاستفادة من التطور التقني المتسارع في كافة الدول العربية، مما يزيد من مرونة الاقتصاديات وقدرتها على تحقيق قفزة نوعية في الأداء الاقتصادي. هذا شهد الاقتصاد المبني على الرقمية نمواً سريعاً، كونه توجه جديد يضمن تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، لذلك تعددت التحديات التي تواجه الدول العربية - على جميع المستويات- في عالم يزداد انفتاحاً وتأثراً بالتغيرات المحيطة به. وقد اتخذ مفهوم التنافسية في اقتصادنا المعاصر دوراً هاماً في صياغة التحديات التي تواجه اقتصاديات الدول والشركات، في ظل التزايد والترابط وتشابك نحو التنافس والتميز وكسب النفوذ في الأسواق، بحيث أصبح الاهتمام بالتنافسية ضروري من أجل الارتقاء وتعزيز القدرات إلى مستوى أفضل. فمن المعلوم أن التنافسية وسيلة رئيسية لتطوير الاقتصاديات جميع الدول، وسيلة جيدة لرفع إنتاجية الموارد المتاحة سواء موارد بشرية أو مادية. فقد أدى الارتباط الوثيق بين التنافسية والتنمية الاقتصادية إلى ظهور معدلات نمو اقتصادي منشود من جهة والمحافظة على البيئة والموارد الطبيعية من جهة أخرى.

حيث تشير الدراسة أن الناتج المحلي الإجمالي لها تأثير عكسي على القدرة التنافسية لاقتصاديات الدول العربية وكما نجد أن قيمة معامل الانحدار للاستثمار الأجنبي تساوي 0.297 وهذا يشير إلى مقدار النقص المئوي في تطوير القدرة التنافسية في حالة زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار واحد في المائة، ويمكن تفسير العلاقة العكسية بالاعتماد على نسبة الانفتاح التجاري، في حساب القدرة التنافسية والذي يعبر عن مجموعة الصادرات والواردات مقسوماً على الناتج المحلي الإجمالي.

يمكن القول، إن النظام الاقتصادي يساهم إلى حد بعيد في تحقيق أقصى قدر من النمو في كل الأنظمة. في ظل هذا التحول التي يشهدها العالم الاقتصادي وتداخليات العولمة، أوجب الاهتمام البالغ بعامل بالاقتصاد الرقمي الذي يعتبر أحد أهم الدعائم الأساسية في العصر الحديث في ظل التطور الرقمي والانفتاح التجاري إذ يعتبر محرك ديناميكي لعجلة التنمية الاقتصادية وله تأثير واضح على التجارة الخارجية وسرعة إنجاز المعاملات والصفقات التجارية.

مشكلة الدراسة: تثير مشكلة الدراسة إشكالية جدية في الاقتصاد المعتمد على الاقتصاد الرقمي إذ تعاني الدول العربية و خاصة الدول الغير نفطية نتيجة الضعف في عمليات المعرفة و الابتكار المعتمد على الاقتصاد الرقمي، حيث تعتقد معظمها للموارد الذاتية التي تمكنها من ممارسة نشاطها على النحو المقرر لها، من جهة أخرى ضمان استمرارية عمليات التجارة و التصنيع كما اشارت اليها بعض الدراسات نذكر منها دراسة (نور الدين، 2015) بعنوان دور الاقتصاد الرقمي في تحقيق القدرة التنافسية للدول العربية، حيث أشارت إلى وجود عدة تحديات اقتصادية، هي عدم قدرتها على مواكبة التكنولوجيا الحديثة و التي تعرقل عمليات الإنتاج والتصنيع، إضافة إلى عدم قدرتها على توفر الشروط اللازمة لعمليات الشراء نتيجة احتكار الدول الصناعية لبعض الأجهزة المتطورة و هذا يستوجب التشابك مع الدول الصناعية لذلك يمكن صياغة مشكلة الدراسة: في السؤال الرئيسي التالي:

ما هو أثر الاقتصاد الرقمي في تطوير الميزة التنافسية للدول العربية؟ ويتفرع عن هذا السؤال عدة أسئلة فرعية: وحتى تتمكن من الإحاطة بكل جوانب الدراسة، فقد قسمت الإشكالية الأساسية إلى أسئلة فرعية يمكن إجمالها على النحو التالي:

- مفهوم الاقتصاد الرقمي وخصائصه ومدى تأثيره على القدرة التنافسية؟
- ما هي أهم مؤشرات الاقتصاد الرقمي في بعض الدول العربية؟
- كيف يمكن للدول العربية من تطوير قدراتها التنافسية في ظل التطورات المتلاحقة للاقتصاد الرقمي المبني على التحول الرقمي والتكنولوجيا الحديثة

متغيرات الدراسة: يمكن إبراز متغيرات الدراسة على النحو التالي:

أولاً: المتغير التابع: هو عبارة عن مؤشر التنافسية الاقتصادية التابع لصندوق النقد العربي، ويتم قياسه من خلال نسبة الانفتاح التجاري $\frac{FDI + GDP}{GDP}$ كونه الأجدد في قياس التنافسية الدولية للدول العربية، (تقرير التنافسية الصادر عن صندوق النقد العربي، 2020)

وهذا يختلف عن دراسة تقرير التنافسية الصادرة عن المنتدى الاقتصادي العالمي WEF للعام

2020، والذي تم احتسابه من خلال $\frac{\text{اجمالي الصادرات}}{\text{الاستثمار الاجنبي المباشر}}$ (The Global Competitiveness Report 2019)

الشكل 01: متغيرات الدراسة



المصدر: من اعداد وتصميم الباحث بناء على الدراسات السابقة

لتحقيق ذلك يمكن اتباع المنهج الوصفي التحليلي وسيتم الحصول على البيانات من المصادر الرسمية، ومنها البنك الدولي، وتقارير الاقتصاد العربي الموحد، ومراكز الإحصاء العربية.

أهداف الدراسة: الدراسة تهدف إلى إلقاء الضوء على أهمية الاقتصاد الرقمي، في تطوير الميزة التنافسية للدول العربية ذلك من خلال أهميتها وخصائصها، وكيف يمكن للتكنولوجيا الرقمية من أحداث تغيير في الاقتصاد المبنى على الإنتاج والمنافسة في الأسواق المحلية والعالمية، ومن خلال إيجاد القنوات الأكثر تنافسية، والخروج بتوصيات تخدم أصحاب القرار السياسي والاقتصادي.

أهمية الدراسة: تنبع أهمية الدراسة من خلال:

- تقديم توصيات بكيفية الاستفادة من موضوع الاقتصاد الرقمي المبنى على تطوير القدرة التنافسية والقادرة على مواكبة التطورات التكنولوجية الرقمية، بالإضافة إلى أن الدراسة تحتوي على بعداً جديداً من أبعاد دراسة المنافسة العالمية.
- تقديم طرق علمية لأبعاد الاقتصاد الرقمي ومناقشتها من وجهات نظر مختلفة، لذلك تضيف الدراسة طريقة قياسية للتنبؤ بأثر الاقتصاد الرقمي في تطوير القدرة التنافسية تستفيد منها الدول العربية.
- تزويد أصحاب القرار الاقتصادي في الدول العربية بتوصيات مهمة لأهمية الاقتصاد الرقمي في ظل ديناميكية تنافسية عالمية، ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية.
- اشتقاق الدروس المستفادة من التجارب الدولية الناجحة التي حظيت بعمليات تنمية ناجحة على الصعيد الاقتصادي.

منهجية البحث: استناداً لمشكلة البحث وأهميته وأهدافه وفرضياتها، أي طبيعة البحث ومضامينه فقد تم الاستعانة بالمنهج الوصفي التحليلي لجهة تناسب موضوعه، عليه سوف يتم جمع وعرض وتحليل البيانات استناداً إلى المصادر الثانوية من كتب ومؤلفات ودوريات متخصصة بجانب لغة الأرقام الإحصائية، إضافة إلى المنهج الكمي القياسي لقياس الظاهرة محل الدراسة. يمكن القول أن تبني المنهج المشار إليه كمنهج علمي متداول ومتعارف عليه، لتحليل الظاهرة موضوع البحث، بعد عرض ومتابعة حثيثة لموضوع الاقتصاد الرقمي في ظل التنافسية الاقتصادية لاقتصاديات الدول العربية. ليضيف كل ما هو جديد لموضوع البحث والخروج بنتائج وتوصيات لأصحاب القرار.

الدراسات السابقة:

-الجوزي (2011). دور الإبداع التكنولوجي في تعزيز الميزة التنافسية للدول العربية. وضحت الباحثة أن الإبداع التكنولوجي هو أحد مقومات القدرة التنافسية، إذ يقوم على أساس تقديم كل ما هو جديد في مجال القدرات التكنولوجية المبتكرة و تحقيق القيمة المضافة و الذي يضمن للدول التميز والريادة، فبينت ان علاقة الإبداع التكنولوجي بالبحث و التطوير، محددة واقع البحث العلمي في الدول العربية و ابراز معوقاته، ثم تعرضت لأهمية الإبداع التكنولوجي في دعم التنافسية في الدول العربية محددة موقع الدول العربية في مؤشرات الإبداع والتنافسية، إضافة إلى الحديث عن سبل النهوض بالأداء المعرفي والإبداعي العربي، و توصلت إلى أن الدول العربية الخليجية الستة و تونس احتلت الصدارة في مؤشرات الإبداع والتنافسية وعليه فالدول العربية الأخرى تواصل الاصلاحات خاصة فيما يتعلق بالتعليم بما يعزز عامل الابتكار والتقدم العلمي.



-الجندي، وحنفي (2022). العلاقة بين الاقتصاد الرقمي والنمو الاقتصادي. استهدف الدراسة العلاقة بين الاقتصاد الرقمي و النمو الاقتصادي لمجموعة من الدول العربية تشمل 11 دولة من الفترة 2008-2017، حيث يشمل النموذج القياسي على ثلاث متغيرات هم التكوين الرسالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ، والمشاركة في قوة العمل كنسبة من إجمالي السكان ، ومؤشر الجاهزية التكنولوجية و الرقمية ، وتعزيز القدرات البشرية في مجال تقنيات المعلومات و الاتصالات و توصلت الدراسة إلى أن هناك أثر إيجابي للتطور في الجاهزية التكنولوجية و الرقمية على النمو الاقتصادي في الدول العربية ، كما توصلت الى أهمية زيادة الاستثمارات في البنية التحتية التكنولوجية و الرقمية ، و تعزيز القدرات البشرية بما لها من دور في زيادة النمو و التنمية الاقتصادية.

- الاقتصاد الرقمي والتحول نحو المجتمعات الذكية في المنطقة العربية، لجنة التكنولوجيا من أجل التنمية، الأمم المتحدة الإسكوا (2017). تناولت الدراسة موضوع مهم هو الاقتصاد الرقمي في المجتمعات الذكية حيث تبين كيفية تعزيز الاقتصاد الرقمي في ظل المجتمعات الذكية وتقديم المقترحات المناسبة للارتقاء بالاقتصاد المبني على الاقتصاد الرقمي والتجارة بين دول العالم وتعزيزها بطرق حديثة مستعينة بكفاءة الكادر البشري المدرب و إمكانية نقل التجارب الدولية للدول العربية ، و قد توصلت الدراسة إلى أن دور الاقتصاد الرقمي في تعزيز النشاط الاقتصادي أصبح ينمو و يحقق الإيرادات مقارنة بالقطاعات الأخرى فيما يخص التبادل التجاري و توصلت ان بناء المدن الذكية تساهم في تنشيط الاستثمار الأجنبي المباشر و زيادة العوائد الخارجية للدولة.

Zadek, (2006). Responsible competitiveness: reshaping global markets through responsible business practices.

استكشفت الدراسة الأسس النظرية والآثار العملية للقدرة التنافسية المسؤولة، كما تستند الورقة إلى مشاورات دولية مكثفة بالاشتراك مع الأمم المتحدة، ودراسات حالة مفصلة، وتحليل الاقتصاد القياسي للقدرة التنافسية على المستوى القطري والبيانات المتعلقة بمسؤولية الشركات، وقد أوصت هذه الدراسة أن الممارسات التجارية المسؤولة يمكن أن تساهم في التنافسية الوطنية والإقليمية، وأنه بدون مثل هذه الروابط من المرجح أن تظل آثار مسؤولية الشركات محدودة.

Nowicki, (2018), A study entitled Companies' readiness for digital transformation and creating a competitive advantage in the industrial age.

حددت الدراسة المتطلبات الأساسية لإنشاء ميزة تنافسية في عصر الصناعة والتحول الرقمي، بالإضافة الى تقييم مستوى استعداد المنظمات للتحويل الرقمي بالتطبيق على الشركات البولندية التي تعمل في قطاعات الصناعات المختلفة. توصلت الدراسة ان الشركات التي تم فحصها حرصت على تطوير الأدوات بشكل عام وحظيت ائمة الإنتاج واستخدام الهاتف المحمول بأكثر قدر من الاهتمام، كما وتوصلت الدراسة إلى أن كلما زاد مستوى المعرفة فيما يتعلق بإمكانيات استخدام أدوات المحاكاة الافتراضية كلما أثر ذلك إيجابياً على تحقيق الميزة التنافسية، وكلما زاد مستوى المعرفة كلما زادت الميزة التنافسية.

التعقيب على الدراسات السابقة:

تعد هذه الدراسة من الدراسات القليلة، كونها ركزت على أثر الاقتصاد الرقمي في تحقيق الميزة التنافسية ، إضافة الى ارتباطها بالتنمية الاقتصادية، فالدراسات السابقة عاجلت موضوع الاقتصاد الرقمي من خلال علاقتها بأحد القطاعات دون الأخرى و ربطها بالعملة، فأن الحلول والتصورات التي تم وضعها كانت منقوصة لأنها لم تتطرق استخدام التحليل القياسي ، لذا فإن هذا الموضوع الذي نحن بصدد، سوف يعالج اشكاليات البحث ويوضع الحلول والرؤى للخروج بنتائج مرضية تفيد أصحاب القرار الاقتصادي والسياسي، وكما وسوف يقوم بالإجابة على استفسارات البحث من خلال استخدام منهج قياسي لبيان نقاط القوة والضعف والتنبؤ بحداثيات التنافسية الاقتصادية للدول العربية.

I. ماهية الاقتصاد الرقمي

1. تعريف الاقتصاد الرقمي وأهميته:

يعرف الاقتصاد الرقمي بأنه نمط اقتصادي قائم على الاستخدام الواسع للمعلومات من خلال شبكة الإنترنت القدرة على تحقيق النشاط الاقتصادي وخاصة فيما يتعلق بالتجارة الإلكترونية، فهي مرتركر قادر على الإبداع والمعرفة والتطور في تطبيق التكنولوجيات الرقمية القائمة على الإنترنت لكافة القطاعات والأنشطة الاجتماعية والاقتصادية، سواء أكان من خلال عملية إنتاج السلع والخدمات والتجارة، أم في الاستخدام والاستفادة منها في مجالات أخرى (خربوش، 2022).

حيث ينظر إلى الاقتصاد الرقمي كفرع مهم في علم الاقتصاد، لدراسة السلع الغير ملموسة ذات "التكلفة الحدية الصفرية" عبر شبكة الإنترنت، حيث لقيت رواجاً في السنوات الأخيرة، متفوقة على الاقتصاد التقليدي في عدة جوانب، وللإقتصاد الرقمي دور كبير في إنشاء المجتمعات "الذكية". ولا تقتصر أهمية الاقتصاد الرقمي في معالجة بعض المشكلات الاقتصادية ، مثل استنفاد الموارد الطبيعية، والتبعية، والبطالة، وعدم كفاءة الحكومة،... فحسب، بل له فوائد اقتصادية واجتماعية كبيرة للأفراد والمجتمعات في مختلف المستويات، بل في تحسين الكفاءة التشغيلية وزيادة القدرة الإنتاجية، علاوة على ذلك، فإنه يوفر فرص عمل جديدة لأعداد الشباب المتزايد، مما يؤثر على التوظيف وريادة الأعمال وتسريع النمو الاقتصادي. كما أنه يعزز تقديم الخدمات العامة، مثل الصحة والتعليم وتحقيق الشفافية، ويحسن أيضاً التفاعل بين المواطنين وحكوماتهم. بالإضافة إلى ذلك، يؤثر التحول الرقمي على العلاقات البشرية والسلوك الفردي، من خلال تسهيل التواصل والاندماج الاجتماعي (الإسكوا، 2017).

2. خصائص الاقتصاد الرقمي (حامد، ونور الدين 2015):

يختلف الاقتصاد الرقمي الجديد عن الاقتصاد التقليدي بالنقاط الآتية:

- يعتمد الاقتصاد الرقمي على الإبداع الفكري والتكنولوجيا الحديثة، فيما يعتمد الاقتصاد التقليدي على استغلال الموارد المتاحة.



- لا يمكن نقل ملكية المعرفة في الى الاقتصاد الرقمي، كون ملكية المعرفة تستحوذ عليها الدولة الصناعية صاحبة براءة الاختراع على خلاف عناصر الإنتاج في الاقتصاد التقليدي.
- إن عنصر الإنتاج في الاقتصاد الرقمي يتمثل في دور المعرفة، فيما يتمثل في الاقتصاد التقليدي بالعمل ورأس المال.

II. أهمية التوجه نحو الاقتصاد الرقمي:

يشهد العالم اليوم العديد من التغيرات المتطورة والمتسارعة والتي جعلت التقنيات الحديثة للاتصالات تشابك مع باقي القطاعات مثل القطاع التجارة وكذلك القطاع المالي والمصرفي، و نتيجة للتغير الحاصل في بيئة الاعمال، أصبح لزاما على المنظمات والقطاعات الاقتصادية سرعة التكيف مع التغيرات الحديثة للتكنولوجيا الرقمية والتطورات الحاصلة بها، لهذا أصبحت المعرفة والمعلوماتية هي أحد أهم الأصول للمنظمات الحديثة، نظرا لما توفره من قدرة تنافسية، لتلك المنظمات وسرعة ومرونة في الأداء، لهذا أصبح عالم التجارة اليوم يعتمد بدرجة كبيرة على الاقتصاد الرقمي والتكنولوجيا المعلومات، لذلك أصبح جانب كبير من المعاملات الاقتصادية يتم عبر شبكة الانترنت، والتي غطت مساحات كبيرة في عالم التجارة والاقتصاد واسهمت بشكل كبير في تغيير طبيعة المعاملات التجارية من الشكل التقليدي الى الشكل الإلكتروني المتسارع، وبالتالي تحولت التجارة التقليدية الى تجارة إلكترونية بالتالي فان أهمية الاقتصاد الرقمي تبرز من خلال الدور الذي تؤديه في مختلف المجالات، وما ينجم عنه من اسهامات أساسية في عمل الاقتصاد وبالتالي فان أهمية الاندماج في هذا الاقتصاد يتمثل في عدة من النقاط التالية (خربوش، 2022):

- الاسهام في توليد فرص عمل متنوعة ومتزايدة وخاصة في المجالات التي تستخدم التقنيات المتقدمة والتي يتضمنها الاقتصاد الرقمي.

- تعتبر وسيلة مهمة بعقد الصفقات بين المتعاملين عن طريق التواصل الإلكتروني المباشر.
- تساعد المؤسسات والشركات على استخدام فعال في طرق التصنيع الحديثة من خلال الحاسب.
- الاسهام في تحسين الأداء ورفع الإنتاجية، وخفض تكاليف الإنتاج وسهولة النفاذ الى الأسواق وزياد القدرة التنافسية.

- الاسهام في إيجاد نمط جديد للتخصص وتقسيم العمل الدولي، وكذلك لارتباطها بتقنيات مختلفة ومتطورة، منها التجارة الإلكترونية، والأسواق الافتراضية.

- سرعة وسهولة توفر الخدمات والمنتجات فيما يتعلق بالخدمات المصرفية.
 - تعمل على رفع كفاءة الافراد في مجال استخدام التكنولوجيا المعلومات والتقنيات الحديثة.
- يرى الباحث أن الاقتصاد الرقمي شكل مشكلة أساسية في وجه الاقتصاد العربي كونها غير قادرة على المنافسة والإنتاج بشكل موازي مع الدول الصناعية، وأيضاً عدم قدرتها على التطور التكنولوجي المصاحب للتطور الرقمي والمبني على النقل والتوسع الراسي والأفقي، فالدول العربية والنامية، يعانون من ضعف في الإنتاج الفعلي القائم على التكنولوجيا الحديثة فالدول العربية رهينة التبعية للاقتصاد الرأسمالي



الغربي ، والمتولد من قدرة إنتاجية صناعية تكنولوجية تستطيع من خلالها العمل على السيطرة على مقدرات الدول فعلى الدول العربية أن تكون قادرة على استخدام الاقتصاد الرقمي المبني على توفير المزايا التنافسية (حسن، 2019).

III. الخطط والإستراتيجيات الاقتصادية المبني على الرقمة للدول العربية:

شكل التخطيط الاستراتيجي القائم على الاستخدام الرقمي دوراً مهماً في الاقتصاد العربي فالعديد من الدول العربية كالسعودية، والجزائر، وقطر، الأردن ، قامت على اتباع خطط تؤسس لبرامج اقتصادية تسعى من خلالها الى تحقيق أهداف عدة أهمها زيادة النمو الاقتصادي، والاعتماد على الذات من خلال الكوادر البشرية المدربة، من خلال خلق المزيد من فرص العمل، ودعم التنوع الاقتصادي، وتحديد استراتيجيات واضحة لصناع القرار السياسي والاقتصادي من خلال الاستفادة من التحولات الرقمية، وبالتالي فان جهود الدول العربية في تبنيها وخطط دعم لعملية التحول الرقمي هناك عدة خطط قامت بها بعض الدول العربية نذكر منها: (فعلول، وطلحة، 2020) الأردن قامت بسن قوانين داعمة لعملية التحول الرقمي من خلال بناء استراتيجية التحول الرقمي للخدمات الحكومية من 2019-2020. لتسهيل على المواطنين وللازدياد بمستوى الخدمات الحكومية. تونس من خلال الخطة الوطنية الاستراتيجية لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال تونس الرقمية 2020 ويحرص البرنامج على تعزيز الاستثمار في المجال الرقمي من خلال توفير اليات التحفيز التي تسمح بتحقيق التوازن في سوق العمل. مصر الاستراتيجية التكنولوجية المالية 2019 لتعزيز التوجه نحو تمكين الشباب وانخراطهم بسوق العمل، ولصناعة التقنيات المالية في المنطقة العربية وقد تم صياغة هذه الاستراتيجية بما يتوافق مع "استراتيجية التنمية المستدامة" رؤية مصر 2030. فلسطين السياسة الوطنية للتحول الرقمي للعام 2019 لدعم البنية التحتية للتقنيات الرقمية وتطوير التعليم والبحث العلمي. الامارات اعتماد قانون استراتيجية تطوير قطاع التقنيات المالية الحديثة تهدف الاستراتيجية الى ضمان البيئة الداعمة للتقنيات المالية الحديثة من خلال إطلاق مبادرات تغطي كل نواحي التشريع والتنظيم والابتكار بهدف توفير بيئة صحية مستدامة. يرى الباحث ان على الدول العربية تطوير قدراتها التنافسية من خلال تطوير الاقتصاد الرقمي المبني على التحول الرقمي والتكنولوجيا الحديثة ذلك من خلال سن القوانين الداعمة بالزام الصناعات بالاعتماد على التكنولوجيا الرقمية واتباع سياسة ممنهجة داعمة للقطاع الخاص والعام لزيادة من الميزة التنافسية للصناعات المحلية من خلال توفير وتسهيل عمل الشركات والقطاعات الاقتصادية واشراكها مع المؤسسات الأجنبية وتوفير المناخ مزايا متعددة من خلال خفض معدلات الضرائب وزيادة المنح المقدمة من قبل البنوك التجارية.



IV. التنمية الاقتصادية وأهميتها للاقتصاد الرقمي:

1. علاقة التنمية الاقتصادية بالاقتصاد الرقمي:

يشكل الاقتصاد الرقمي دوراً مهماً لا يمكن الاستغناء عنه في تسريع عمليات التنمية الاقتصادية في كافة القطاعات المختلفة وأهمها القطاع الصناعي والتجاري، ومن خلال مساهمتها الإيجابية في خفض تكاليف المعاملات وتحسين تقديم الخدمات وتوليد وظائف جديدة وإيجاد مصادر متنوعة للإيرادات وبالتالي تعمل على الحفاظ على الموارد الطبيعية، بحيث تأتي التقنيات الرقمية في مقدمة عمليات التنمية بحيث توفر فرص فريدة للبلدان لتسريع وتيرة النمو الاقتصادي وربط المواطنين بالخدمات وفرص العمل. وفي وقت الأزمات، من الكوارث الطبيعية إلى الجوائح كالأزمة التي يشهدها العالم مع جائحة كورونا، فإن التقنيات الرقمية هي التي تُبقي الناس والحكومات والشركات على اتصال. وبالرغم من محورية دور الاقتصاد الرقمي في تحقيق خطة التنمية الاقتصادية التي ما تزال المنطقة العربية غير قادرة على توظيفها على النحو الأمثل يأتي ذلك من خلال ضعف القدرة الاستيعابية ومشكلات البنية التحتية الرقمية، والترتيبات القانونية والتنظيمية، وهذا بالتأكيد يتطلب اعتماد استراتيجيات وطنية لتحسين البحث والتطوير والابتكار وضمان وصول الجميع للتكنولوجيا. (صندوق النقد العربي، 2022). بجملة واحدة فالهدف الأساسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية يتوجب أن تلي حاجات الناس المتنامية والمتنوعة والمتعددة وعلى أساس من العدالة والانسانية. لذلك فإن التنمية تتضمن تغيرات جوهرية في الهياكل الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، والإدارية وفي كل نواحي الحياة المختلفة، كالعادات والتقاليد، لذلك تحتوي على الفكر الاقتصادي. فهناك العديد من النظريات التي تعالج قضايا التنمية الاقتصادية في البلدان المتخلفة اقتصادياً ومن هذه النظريات نظرية الدفعة القوية والنمو المتوازن. (تودارو، 1987)

الجدول 01: بعض نظريات التنمية الاقتصادية

صاحب هذه النظرية هو RODAN، حيث يؤكد على أن القيود المفروضة في البلدان المتخلفة تؤثر بشكل مباشر على سير عمليات التنمية، ومن هذه القيود هي ضيق حجم السوق، لذلك يتطلب توفر الحد الأدنى من الاستثمار، والتي تسمى الدفعة القوية وقدرت بنحو 13.2%، من الدخل القومي خلال الخمس سنوات الأولى من التنمية، ثم ترتفع تدريجياً. كما يؤكد RODAN، أن التصنيع هو السبيل الأمثل في عمليات التنمية في البلدان المتخلفة، وبالتالي سيكون هناك استيعاب لفائض العمالة المتعطلة، لذلك يجب أن يبدأ عمليات التصنيع دفعة قوية، من خلال توظيف حجم ضخم من الاستثمارات.	نظرية الدفعة القوية
صاحب هذه النظرية هو NURKSE: يشير أن المشكلة هي الحلقة المفرغة للفقر الناجمة عن تدني مستوى دخل الفرد، وضيق حجم السوق، هو سبب مشكلة التنمية، لذلك نادى بتوسيع حجم السوق من خلال زيادة الاستثمارات في كافة القطاعات في آن واحد، بحيث تنمو جميع القطاعات، مع التأكيد على تحقيق التوازن بين القطاع الصناعي والقطاع الزراعي، وأن يكون هناك توازن في كافة القطاعات الاستهلاكية.	نظرية النمو المتوازن

المصدر: من إعداد الباحث اسنداً للمرجع السابق دودارو، 1987

إن الاختلاف في وجهات النظر تقدم كنوع في السياسات المطروحة من كل نظرية، إلا أنها جميعاً ساهمت بشكل أو بآخر في شرح وتوضيح المراحل التي تمر بها عمليات التنمية الاقتصادية، حيث ساهمت في توضيح العوامل الاجتماعية والسياسية، وتوضح كافة المتغيرات الغير اقتصادية التي تساعد في رفع مستوى التنمية الاقتصادية في الدول النامية، لذلك من الممكن اعتبار نظرية الدفعة القوية هي التي تصلح للاقتصاد العربي المتعثر، كونها شرحت المراحل التي تمر بها أغلب دول العالم للوصول إلى التنمية الاقتصادية وكذلك فإن كثيراً من الدول التي حققت التنمية الاقتصادية كانت قد مرت بهذه المراحل. (تودارو، 1987).

V. المؤشرات التنافسية الكلية للدول العربية:

اختلفت المؤشرات الاقتصادية العربية المعتمد أغلبها على قطاعات ريعية، المتمثلة بالنفط والغاز والمناجم الحجرية والزراعية، ناهيك أيضاً على الحرب التجارية بين أمريكا والصين وبعض الاضطرابات السياسية في بعض الدول العربية، هذا بالتأكيد أثر سلباً على النمو الاقتصادي لبعض الدول. فإن الحديث عن اقتصاد عربي وتحليل امكانياته وقدراته شكل تحدياً كبيراً لدول العالم العربي، وذلك بسبب وجود مجموعة متنوعة في الحجم، والجغرافية، ومستوى الدخل، والموارد الطبيعية، والبنية الاقتصادية ورأس المال البشري، والمهارات، والهيكلية الاجتماعية، والسياسات الاقتصادية، والمؤسسات وعوامل أخرى عدة، فكان لابد من تعزيز قدرتها التنافسية لمواكبة التطورات التكنولوجية المتلاحقة وتعزيز حصتها في الأسواق العالمية. (النايلي، 2003)

1. مؤشر التنافسية الاقتصادية الكلية للدول العربية:

يشير مفهوم التنافسية الى عدة أوجه مختلفة ومتعددة حيث تختلف منهجيات قياس التنافسية بين المؤسسات الدولية، كونها تعتمد بعضها على بيانات كمية لمختلف المتغيرات، بينما يعتمد البعض الآخر على بيانات نوعية مستقاة من مسوحات ميدانية تجريها هذه المؤسسات بالتعاون مع بعض الدول المعنية، يتكون مؤشر التنافسية الكلية من مؤشرين رئيسيين يتعلقان بالتنافسية الجارية والتنافسية الكامنة حيث يتفرع هذان المؤشران إلى تسعة مؤشرات فرعية يتم قياس كل منها بتقدير المتوسط الحسابي للمتغيرات الكمية المقدرة بالمنهجية المعيارية. (صندوق النقد الدولي، 2021)

2. مؤشر البنية التحتية لتكنولوجيا الاتصالات:

يقيس هذا المؤشر ترتيب الدولة على مستوى تطوير البنية التحتية من خلال بندين رئيسيين البند الأول: البنية التحتية للنقل والتي تضم جودة الطرق والبنية التحتية للسكك الحديدية وجودة الموانئ، وجودة النقل الجوي والبند الثاني: البنية التحتية للكهرباء والمياه، فيما أثبتت العديد من الدراسات عن أهمية العلاقة التي تربط بين استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال و تنافسية المؤسسة أو الشركة، ومن خلال إعداد برامج تطوير في أساليب العمل والتحكم في نظم المعلومات واستخدام تقنيات حديثة تمكنها من سرعة تدفق وتبادل المعلومات وتحليلها والاستفادة منها بهدف تسهيل التواصل إضافة إلى تقليل الوقت الذي يعود بالنفع إلى زيادة القدرة الإنتاجية ولهذا كان ضروري



معرفة الإنجازات الدول العربية وما مدى استعمالها للتكنولوجيا الحديثة من خلال تعزيز بنية تحتية قابلة للتطور (نوري، 2019).

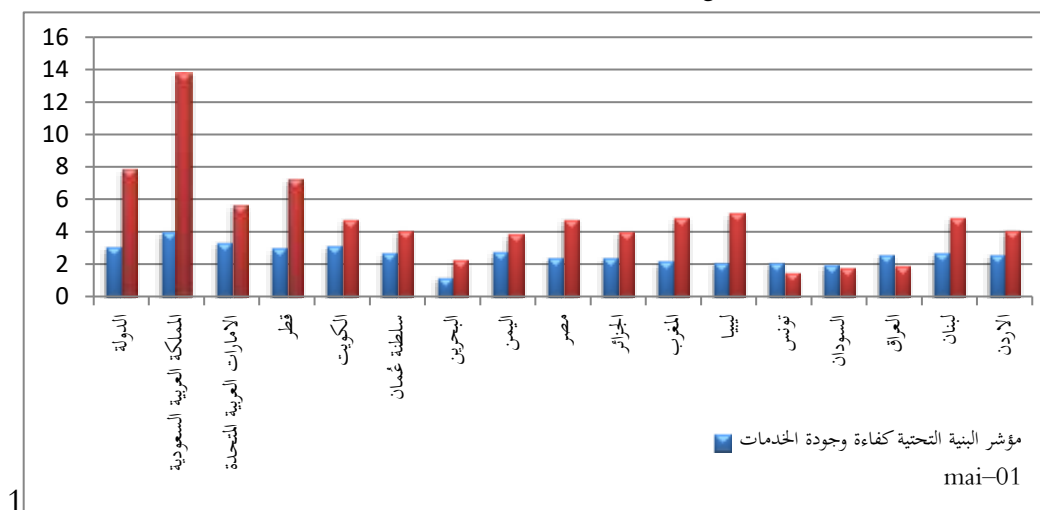
الجدول 02: مؤشر البنية التحتية للتكنولوجيا المعلومات والاتصالات 2020

الدولة	مؤشر البنية التحتية كفاءة وجودة الخدمات	واردات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من إجمالي واردات السلع %
المملكة العربية السعودية	3.1	7.5
الامارات العربية المتحدة	4.02	13.8
قطر	3.38	5.7
الكويت	3.02	7.3
سلطنة عُمان	3.16	4.8
البحرين	2.7	4.1
اليمن	1.2	2.3
مصر	2.8	3.9
الجزائر	2.4	4.8
تونس	2.1	5.4
الأردن	2.7	4.9
فلسطين	2.6	4.1

المصدر: الباحث استناداً لتقرير التنافسية الاقتصادية صندوق النقد العربي، وتقرير التنافسية الاقتصادية 2020

الجدول (02) يوضح مؤشر البنية التحتية ومؤشر واردات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومؤشر البنية التحتية لدولة الامارات نسبه قدرها 4.02 من قيمة (5) وهي القيمة الأعلى حسب بيانات البنك الدولي، هذا بالإضافة إلى ارتفاع مؤشر واردات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، مما بلغت مستويات عالية في الامارات والسعودية، حيث كانت النسب على التوالي 13.8، 7.5 وهذا يعزى إلى كونها قادرة على إيجاد آلية وخطوط تعاون تقني وفي مع الدول الصناعية القائم على استخدام التكنولوجيا الرقمية وذلك لتعزيز وجودها في الأسواق العالمية .

الشكل 02: مؤشرات البنية التحتية كفاءة وجودة



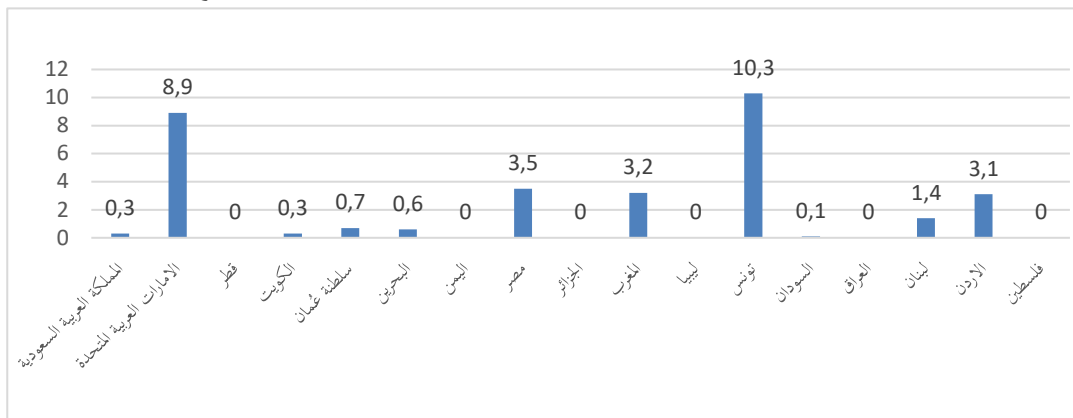
المصدر: اعداد الباحث مستند لبيانات تقرير التنافسية العربية، (2020)

بناءً على ما سبق. فالدول العربية لديها معضلة كبيرة فيما يتعلق بتنوع الانتاج والصادرات من خلال استثمار العنصر البشري المدرب على استخدام التقنيات التكنولوجية الحديثة لمواكبة التطورات الاقتصاد الرقمي في مجالات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لذلك فإن معالجة الفجوة الرقمية خاصة بالنسبة للبلدان الغير نفطية مقارنة بما أنجزته الدول المنافسة بتركيز المقومات اللازمة للانتقال من الاقتصاد التقليدي إلى الاقتصاد الرقمي.

3. مؤشر اقتصاد المعرفة:

مؤشر اقتصاد المعرفة يهدف إلى قياس قدرة البلدان على توفير التكنولوجيا والمعلومات والاتصالات الرقمية وتبنيها لتشكل نمطاً جوهرياً في النظام الاقتصادي حيث تتألف من ثلاث مؤشرات هي التعليم والتدريب، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والابتكار. ويقاس مؤشر اقتصاد المعرفة باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة والاعتماد على المؤشرات التي حددها البنك الدولي في قياس اقتصاد المعرفة. فإن التحولات الاقتصادية التي تشهدها العديد من الدول الصاعدة وظهور أنشطة جديدة تعتمد أساساً على الذكاء والابتكار واقتصاد المعرفة حيث تمثل المحرك الأساسي لعمليات النمو والتنمية الاقتصادية المستدامة، وعنصراً رئيسياً لزيادة القدرة التنافسية من خلال دورها في الارتقاء بنوعية المنتجات من السلع والخدمات إضافة لزيادة الصادرات التكنولوجية، حيث أصبح الانخراط في هذه المنظومة أمراً ضرورياً لمختلف الاقتصاديات من أجل تقليل الفجوة الرقمية والمعرفية بينها وبين الدول المتقدمة وتحسين قدرتها التنافسية (رجحي، 2017).

الشكل 03: صادرات التكنولوجيا والمعلومات والاتصالات من إجمالي صادرات السلع للعام 2019

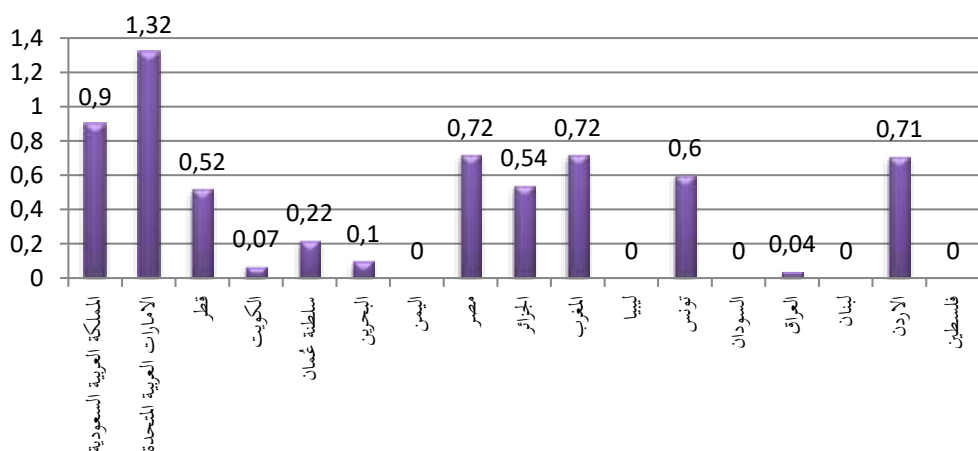


المصدر: اعداد الباحث مستند للمصدر: WDI، (2019)

ما سبق يوضح نسب الصادرات السلع الخاصة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات حيث نلاحظ أن دولة الامارات العربية تصدرت قائمة الدول العربية على مستوى نسبة الصادرات التكنولوجية، بالتالي فان أداء الدول العربية لهذا المؤشر كان خجولاً جداً مقارنةً بما تنجزه دول جنوب شرق آسيا مثل ماليزيا، والصين، التي احتلت المراتب الأولى والثانية على بلدان آسيا والدول النامية والصاعدة على حد سواء، هذا يعزى الى ضعف الدول العربية على مواكبة الابتكارات وطرق المعرفة والتصنيع القائم على البحث والتطوير المعرفي.

شكلت نسبة صفر لكل من فلسطين والعراق وليبيا والجزائر وقطر لان هذه الدول هي تعتمد على الاستهلاك تستهلك أكثر مما تنتج بشكل كبير لكافة التكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبذلك قدرتها على التصدير التكنولوجية ضعيفة الى حد كبير لهذا شكلت نسبة 0 وهي نسبة تكاد معدومة وذلك بسبب ضعف الكوادر البشرية القادرة على الابتكار والابداع والتصدير والاعتماد شبة كامل على مقدرات الغير والتكنولوجيا المستوردة.

الشكل 04: نسبة النفقات في البحث والتطوير من الناتج المحلي الإجمالي للعام 2020



المصدر: WDI، (2019)



ما سبق يوضح نفقات البحث والتطوير، إذا تحلت الامارات العربية المتحدة على أولى الدول العربية في مجال الانفاق على البحث والتطوير وفي تنمية المهارات المعرفة، أذ تعاني الأقطار العربية كافة من ضعف في النفقات المعدة للبحث والتطوير بالتالي هذه الدول تتجه إلى الوصول إلى المعرفة والابتكار نتيجة عدم قدرتها على تنمية هذا الجانب المعرفي لافتقارها في جلب الخبرات إليها حيث يبقى إدارة العقول حكرًا على دولهم وعدم تصديره. كما ان نسبة النفقات البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي لكل من فلسطين واليمن والسودان ولبنان وليبيا ولم تشكل نسبة كون هذه الدول شكلت ادني النسب الخاصة بنفقات على التطوير والبحث العلمي وذلك بسبب عدم قدرة حكومة هذه الدول الوفاء بالتزاماتها في تلبية متطلبات الكلية الأساسية، وهذا يعود الى ان هذه الدول تعاني من ضعف هيكلية كبير نتيجة غياب إدارة حكيمة والتقلبات السياسية والاقتصادية لأتى مرت بها هذه الدول ناهيك عن النزعات والحروب التي حدثت حال دون الاهتمام على البحث والتطوير. خلاصة القول، على الدول العربية العمل على التحول نحو اقتصاد مبني على المعرفة والتطوير ولا سيما في نتيجة التطورات المتسارعة للاقتصاد الرقمي فيما يتعلق بالمعلومات والاتصال، وبروز الثورة الصناعية الرابعة، المعتمدة على الذكاء الاصطناعي والمعارف، باعتبار أثرها هو الدافع للإنتاج والتصدير والتشغيل بما في ذلك تطوير مساهمة حصة الصناعات التحويلية والصناعات الجديدة المبنية على الابتكار والتجديد.

VI. التعاون الدولي وسلوكيات الاقتصاد الكلي في البلدان العربية، دراسة قياسية:

تم استعراض المنهجية والأساليب القياسية والاعتماد عليها لدراسة وتحليل البيانات الاقتصادية التي تتعلق بنموذج الدراسة، وذلك باستخدام أساليب التحليل المناسبة، والتحليل القياسي المتمثل في عملية التقدير والفحص لنموذج الدراسة، الذي تهدف إلى أثر الاقتصاد الرقمي في تحقيق الميزة التنافسية لاقتصاديات الدول العربية. حيث سيتم الاعتماد على الأساليب الإحصائية المتقدمة والتي تستخدم في دراسة تأثير مجموعة من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع بهدف قياس تأثير كل متغير ومعرفة أي المتغيرات الأكثر تأثيراً على المتغير التابع، وأهم هذه الأساليب نموذج الانحدار الخطي المتعدد وذلك من خلال استخدام أساليب تحليل السلاسل الزمنية المقطعية.

1. منهجية وطرق تحليل بيانات الدراسة:

لتحقيق غرض الدراسة تم الاستعانة ببرنامج Eviews لتحليل وقياس البيانات محل الدراسة حيث على أسلوب تحليل البيانات المقطعية الطولية (Panel Data) وهو مزيج البيانات المقطعية والسلاسل الزمنية، حيث تم جمع البيانات محل الدراسة من بيانات البنك الدولي وبيانات صندوق النقد العربي خلال الفترة الزمنية 2000-2020، وهذا الأسلوب له أهمية في أثر تغير الزمن وأثر تغير الاختلاف في الوحدات المقطعية على حد سواء، وكما يتميز هذا التحليل من دقة التنبؤ الاحصائي لأنها تأخذ بعين الاعتبار المعلومات ذات البعد الزمني في السلسلة الزمنية، وكذلك البعد المقطعي في الوحدات المختلفة وتم جمع متغيرات الدراسة من 9 دول عربية هي الأردن ، فلسطين، تونس، الجزائر، لبنان، مصر، السعودية، السودان، قطر خلال الفترة الزمنية ما بين الفترة 2000-2020 وبهذا تم استخدام نموذج الانحدار المتعدد (صافي، 2015).



2. الاختبارات الإحصائية للبيانات:

وتتضمن في جعبتها كل من اختبار استقرار البيانات، واختبار Levin, Lin and Chu، اختبار الارتباط الخطي المتعدد، اختبارات الملائمة لنماذج البيانات الطولية – السلاسل الزمنية والمقطعية معاً.

الجدول 03: يوضح نتائج تقدير معاملات النموذج التجميعي Pooled Model

	Dependent Variable: LOG(ICI)			
Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)				
	Date: 05/15/22 Time: 14:06			
		Sample: 2000 2020		
		Periods included: 21		
		Cross-sections included: 9		
Total panel (balanced) observations: 189				
Swamy and Arora estimator of component variances				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.1246	1.542718	1.972915	3.043652	C
0.0044	2.885416	0.068616	0.197987	LOG(EXPO)
0.0000	12.38857	0.052542	0.650920	LOG(FDI)
0.0035	-2.955812	0.100808	-0.297968	LOG(GDP)
0.9082	-0.115523	0.035832	-0.004139	LOG(INTERINV)
0.3911	0.859615	0.040520	0.034832	LOG(ITC)
0.5740	0.563128	0.060632	0.034143	LOG(TECHCOO)
0.7402	0.332099	0.056456	0.018749	LOG(TRANS)
		Effects Specification		
Rho	S.D.			
0.0000	0.000000	Cross-section random		
1.0000	0.572477	Idiosyncratic random		
Weighted Statistics				
1.199143	Mean dependent var		0.663153	R-squared
0.967449	S.D. dependent var		0.650126	Adjusted R-squared
59.27158	Sum squared resid		0.572248	S.E. of regression
1.762431	Durbin-Watson stat		50.90515	F-statistic
			0.000000	Prob(F-statistic)
Unweighted Statistics				
1.199143	Mean dependent var		0.663153	R-squared
1.762431	Durbin-Watson stat		59.27158	Sum squared resid

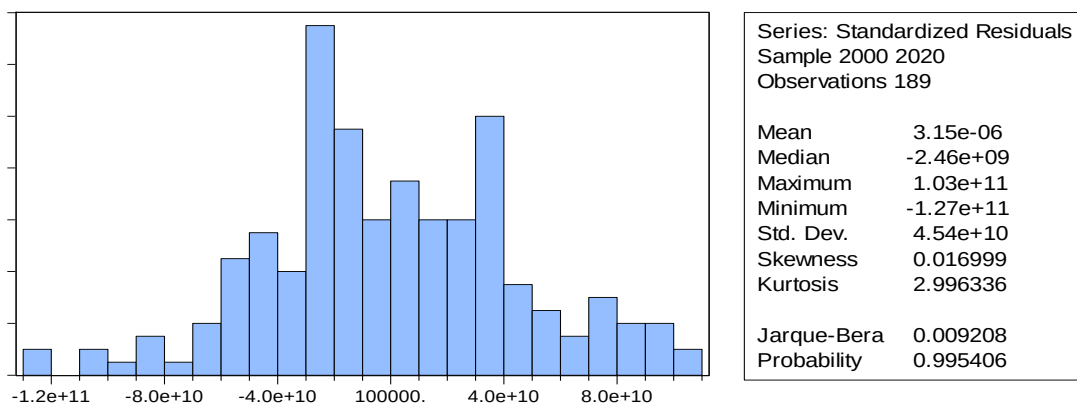
المصدر: من اعداد الباحث بناء على النتائج التحليلي لبرنامج Eviews

النموذج الرياضي المستخدم:

$$ICI = 3.043652(C) + 0.1979987(EXPO) + 0.650920(FDI) - 0.297968(GDP)$$

للمفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة والنموذج التجميعي بناء على نتيجة Hausman، تبين أن قيمة اختبار كاي تربيع Chi Square تساوي 17.068 والقيمة الاحتمالية Prob تساوي 0.0001 والتي تتبع اختبار كاي وهذا مما يشير على النموذج التجميعي أكثر ملائمة من نموذج التأثيرات الثابتة لتفسير الأثر الاقتصادي الرقمي في تطوير القدرة التنافسية لاقتصاديات الدول العربية.

الشكل 05: نتائج اختبار التحقق من التوزيع الطبيعي



المصدر: إعداد الباحث معتمد على بيانات الدراسة

الجدول أعلاه يوضح القيمة الاحتمالية Prob لاختبار Jarque-Bera تساوي (0.9954) وهي أكبر من مستوى الدلالة (0.05) وهذا يشير على أن النموذج المقدر لا يعاني من مشكلة عدم التوزيع الطبيعي للبواقي.

3. تفسير النتائج للنموذج الأكثر ملائمة للبيانات:

نتيجة اختبار المفاضلة تم اعتبار النموذج التجميعي هو الأفضل النماذج المستخدمة للقياس حيث تبين ان المقطع الثابت لنموذج الانحدار العشوائية غير دال احصائياً اذ كانت قيمته الاحتمالية Prob = 0.1246 وهي أكبر من مستوى الدلالة 0.05 ومعامل التحديد المعدل = 0.6501 وهذا ويشير على أن ما نسبته 65.01% من التغيرات الحادثة في الميزة التنافسية بحيث يرجع الى متغير الاقتصاد الرقمي. وعليه يمكن معرفة تأثيراتها على النحو الاتي.

- هناك أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ الخاصة بالصادرات السلع في تطوير الميزة التنافسية لاقتصاديات الدول العربية. وأن القيمة الاحتمالية Prob لمتغير الصادرات السلعية = 0.0044 وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05 وقيمة اختبار t المحسوبة 2.885 وهي أكبر من t الجدولية التي = 1.96 وهذا يدل على أن الصادرات السلعية لها تأثير إيجابي على الميزة التنافسية لاقتصاديات الدول العربية ونجد أن قيمة معامل الانحدار للصادرات السلعية = 0.197 حيث اشارت على مقدار الزيادة المتوقعة في تطوير الميزة التنافسية في حالة زيادة الصادرات السلعية بمقدار واحد في المائة..



- هناك أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للاستثمار الاجنبي في تحقيق الميزة التنافسية لاقتصاديات الدول العربية. حيث أن القيمة الاحتمالية Prob لمتغير الاستثمار الأجنبي = 0.0044 وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05 وقيمة اختبار t المحسوبة 12.388 وقيمتها أكبر من t الجدولية التي = 1.96 وهذا يؤكد أن الاستثمار الاجنبي له تأثير إيجابي على القدرة التنافسية لاقتصاديات الدول العربية وكما نجد أن قيمة معامل الانحدار للاستثمار الأجنبي تساوي 0.650 تشير على مقدار الزيادة المئوية في تطوير الميزة التنافسية في حالة زيادة الاستثمار الاجنبي بمقدار واحد في المائة.
- يوجد دلالة احصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) الخاص بالنقل التكنولوجي في تطوير الميزة التنافسية لاقتصاديات الدول العربية. وتبينت القيمة الاحتمالية Prob لمتغير الاستثمار التكنولوجي = 0.3911 وهي أكبر من مستوى الدلالة 0.05 وقيمة اختبار t المحسوبة 0.8596 وهي أقل من t الجدولية التي = 1.96 مما يدل أن النقل التكنولوجي ليس له تأثير على القدرة التنافسية لاقتصاديات الدول العربية.
- هناك دلالة احصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) الخاص بالتعاون الفني في تطوير الميزة التنافسية لاقتصاديات الدول العربية. تبين أن القيمة الاحتمالية Prob لمتغير التعاون الفني = 0.5740 وهي أكبر من مستوى الدلالة 0.05 وقيمة اختبار t المحسوبة 0.5631 وهي أقل من t الجدولية التي = 1.96 مما يدل على أن الاستثمارات البينية ليس لها تأثير على القدرة التنافسية لاقتصاديات الدول العربية.
- يوجد دلالة احصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) الخاص بالاستثمارات البينية في تطوير الميزة التنافسية لاقتصاديات الدول العربية. مما تشير الى أن القيمة الاحتمالية Prob للاستثمارات البينية = 0.9082 وهي أكبر من مستوى الدلالة 0.05 وقيمة اختبار t المحسوبة 0.1155 وقيمتها المطلقة أقل من t الجدولية التي تساوي 1.96 مما يدل على أن التعاون الفني ليس له تأثير على الميزة التنافسية لاقتصاديات الدول العربية.
- هناك دلالة احصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) الخاص بالنتائج المحلي الاجمالي في تحقيق الميزة التنافسية لاقتصاديات الدول العربية. مما تشير ان القيمة الاحتمالية Prob لمتغير الاستثمار الأجنبي = 0.0035 وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05 وقيمة اختبار t المحسوبة -2.9558 وقيمتها المطلقة أكبر من t الجدولية التي = 1.96 مما يدل على أن الناتج المحلي الإجمالي له تأثير عكسي على الميزة التنافسية لاقتصاديات الدول العربية كما نجد أن قيمة معامل الانحدار للاستثمار الأجنبي = 0.297 تشير على مقدار النقص المئوي في تطوير القدرة التنافسية في حالة زيادة الناتج المحلي الاجمالي بمقدار واحد في المائة، ويمكن تفسير العلاقة العكسية بالاعتماد على نسبة الانفتاح التجاري، في حساب الميزة التنافسية والذي تعبر عن مجموعة الصادرات والواردات مقسوماً على الناتج المحلي الإجمالي.

نتائج الدراسة:

بناءً على ما سبق من تحليل لبيانات الدراسة واختبار الفرضيات فانه يمكن الوصول الى النتائج التالية:

- تعاني الدول العربية وخاصة الدول الغير نفطية من ضعف في استخدام الاقتصاد الرقمي وقدراتها التنافسية مما يجعلها غير قادرة على تلبية احتياجاتها المبنية على المعرفة والبحث العلمي، في ظل هذه التطورات المتسارعة للاقتصاد الرقمي.
- تعتبر تطوير وتحديث البنى التحتية الرقمية لها دلالة واضحة في تعزيز القدرات التنافسية والإنتاجية
- تعاني الحكومات العربية بعدم الاهتمام بالبحث والتطوير المعرفي المبني على الابتكار في المجال التكنولوجي الرقمية.

توصيات الدراسة

- يجب على الحكومات العربية تعزيز دورها التنموي من خلال جلب التكنولوجيا الرقمية الحديثة لمؤامة سوق العمل والاستفادة منها بتحقيق التنمية الشاملة.
- على الحكومات العربية تشجيع مساهمات القطاع الخاص في البحث والتطوير ومبادرات الابتكار واشراك القطاع العام والخاص لتحقيق التنافسية الدولية وإيجاد موطن لها في الأسواق العالمية.
- يمكن للدول العربية الاستفادة من الاقتصاد الرقمي من خلال تبني حزمة من التدابير والإجراءات في مجالات الوصول للتكنولوجيا الرقمية.
- على الدول العربية الاهتمام بتطوير وتحديث البنى التحتية الرقمية بما لها من دلالة واضحة في تعزيز القدرات التنافسية والإنتاجية.

الخلاصة:

بناءً على ما سبق فان للاقتصاد الرقمي دوراً هاماً في تعزيز الميزة التنافسية وقدراتها على جلب الإيرادات ، العامة والخاصة ، وبالتالي فهي تحقق تنمية اقتصادية في كافة القطاعات ، وقد بينت الدراسة أهمية الاقتصاد الرقمي المصاحب للتكنولوجيا الحديثة في تعزيز وبناء القدرات الاقتصادية المواكبة للعولمة ، فقد وضحت الدراسة على أهمية دور الدولة في توفير كافة الإجراءات والتسهيلات للنهوض بالاقتصاد الرقمي وتعزيز دورها وتحقيق قدرات وميزة تنافسية في الأسواق العالمي ، الا ان هذا الدور كان ضئيلاً وبحاجة الى المزيد من الدعم المالي واللوجستي، من قبل الحكومات العربية وقد توصلت الى اهم النتائج وهي ان الدول العربية وخاصة الدول الغير نفطية تعاني من ضعف في استخدام الاقتصاد الرقمي وقدراتها التنافسية مما يجعلها غير قادرة على تلبية احتياجاتها المبنية على المعرفة والبحث العلمي، في ظل هذه التطورات المتسارعة للاقتصاد الرقمي، إضافة الى أن الدول العربية تفتقر بالاهتمام بتطوير وتحديث البنى التحتية الرقمية بما لها من دلالة واضحة في تعزيز القدرات التنافسية والإنتاجية والتصنيعية .

قائمة المراجع :

- خربوش، محمد لعوج بن عامر (2022)، واقع الاقتصاد الرقمي واثرة على النمو الاقتصادي في الجزائر، جامعة احمد زيانة غليزان مجلة دفاتر بواذكس، العدد 2، مجلد 11، ص94.
- صندوق النقد الدولي (2021)، تقرير الاستقرار الى النمو القابل للاستمرار، ص85.
- المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية (2021)، تقرير حول التنافسية للدول العربية، ص17.
- قعلول، سفيان، وطلحة، سفيان (2020)، الاقتصاد الرقمي في المنطقة العربية "الواقع والتحديات"، صندوق النقد العربي، الدائرة الاقتصادية، الامارات العربية المتحدة، ص4.
- نوري، منير (2019) التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ص78.
- مكيد، على (2017)، تحليل الاقتصاد القياسي، دروس ومسائل محلولة، ديوان المنشورات الجامعية، الجزائر، ص99.
- صندوق النقد العربي (2016) تقرير التنافسية الاقتصادية العربية، عدد 1، ص 80.
- صافي، سمير (2015) الاقتصاد القياسي، مكتبة الجامعة الإسلامية، فلسطين غزة، ص75-108.
- حامد، ونور الدين (2015)، مقال دور الاقتصاد الرقمي في تحقيق القدرة التنافسية للدول العربية، مركز المعرفة الرقمي، القاهرة، مصر، ص8.
- السواعدي، (2012)، الانحدار المتعدد، الاقتصاد القياسي، جامعة القاهرة، ص12.
- جميلة الجوز خالد (2011)، أثر الإبداع التكنولوجي في تطوير الميزة التنافسية للدول العربية، مجلة جامعة الجزائر، ص56.
- تودارو، ميشيل (1987)، التنمية الاقتصادية، الطبعة العربية، ترجمة الدكتور محمود حسن حسني، السعودية، دار المريخ للنشر ص50.
- El Gendy Amani, Hanafi Shaima, (2022), The Relationship Between the Digital Economy and
- Economic Growth, National Center for Social and Criminoal Research, logicCairo, Egypt, p. 23
- Report issued by the International Monetary Fund (2021), Stability to Sustainable Growth Report, p. 85
- Arab Economic Competitiveness Report, (2016), Arab Monetary Fund No. 1, p. 80
- Al-Quraishi Saleh, (2004), Introduction to Econometrics, Dar Al-Warraq for Publishing and Distribution, Egypt, p. 50.



- Michele Todaro, (1987), Economic Development, Arabic Edition, translated by Dr. Mahmoud Hassan Hosni, Saudi Arabia, Mars Publishing House, p. 50
- Adamik Nowicki,(2018), A study entitled Companies' readiness for digital transformation and creating a competitive advantage in the industrial age, p87

المراجع الإلكترونية

- دور الاقتصاد الرقمي في تحقيق التنمية المستدامة في المنطقة العربية، 2022، جامعة نايف العربية
- <https://spp.nauss.edu.sa/index.php/spp/article/view/90/83> تاريخ الزيارة (2023/9/13)
- تقرير البنك الدولي حول التنافسية العالمية، <https://albankaldawawli.org> تاريخ الزيارة 2021/5/8
- تقرير التنافسية العربية، 2020، صندوق النقد العربي
- <https://www.amf.org.ae/ar/programs-support/total-economy> تاريخ الزيارة 2022/6/6
- أثر الاقتصاد الرقمي في تطوير عمليات التنمية في المنطقة العربية، 2022، جامعة نايف العربية <https://spp.nauss.edu.sa/index.php/spp/article/view/90/83> تاريخ الزيارة 2023/9/13
- بيانات البنك الدولي، (2020)، <https://data.albankaldawli.org/indicator/GB.XPD.RSDV.GD.ZS>
- صندوق النقد العربي <https://www.amf.org.ae/ar/programs-support/total-economy>